بزيد فمعنى قيامه به انه متحد معه في الاشارة الحسية وان الاشارة
لاحدهما اشارة للاخر كما في المجردات حاصله ان العالم اجرام
واعراض فقط ولا ثالث لهما وقيل انه اجرام واعراض ومجردات
اي جواهر مجردة عن الجرمية والعرضية فقد تشاركت المولى في
التجرد المذكور وان خالفاه في القدم والحدوث وجعلوا منها العقول
العشرة التي اثبتها الحكما والنفوس والملايكة على قول فلا اشارة
الى هذه المجردات بالعقل اشارة الى اوصافها تبعا والمراد بالاشارة
اليها بالعقل ملاحظتها بالعقل ولا يشار اليها بالاشارة الحسية
لانها لا تكون الا للمشاهد بحاسة البصر بالفعل والكاف في الموضعين
استقصايية ولما كان الخ هذا جواب عما يقال ان قول
المص اونسبة عطف على قوله اوحدث فيتحصل المعنى ان اللفظ الكلي
مدلوله اما ذات اوحدث اونسبة فيقتضي ان اللفظ قد يكون
مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لان اللفظ الذي مدلوله كلي ان
كان مشتقا فمدلوله الذات والحدث والنسبة وان كان فعلا فمدلوله
الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله اما مجرد الذات
او مجرد الحدث وحاصل الجواب ان المص اطلق النسبة
واراد بها المركب من الذات والحدث ووجه ذلك الاطلاق ان
التركيب بين الذات والحدث من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان
لا يفيد ناسب التعبير بها عن المركب منهما بينهما
اي بين الذات والحدث اختص ذلك المركب بها اي
بمركب وقوله اعتبر فيه اي في ذلك المركب وقوله نسبة
نايب فاعل اعتبر فان قلت ان كلا من المختص
والمختص به مركب فيكون هذا من قبيل اختصاص الشي بنفسه
وهذا باطل اذ لا بد من تغايرهما قلت ان المختص ملاحظ
عاما والمختص به خاصا وح فهو من اختصاص العام بالخاص

لامن

لا من اختصاص الشي بنفسه فعبر عنه اي عن المركب بقوله
اونسبة بينهما المراد بقوله اونسبة بينهما المركب من الذات
والحدث وانما اطلق النسبة على المركب المذكور لانها سبب من افادته
فهو من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب اونسبة بينهما انت
خبير بان المركب الذي جعل المص ... اونسبة عبارة عنه
هو الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث وح فلفظ بينهما
ضايع لا معنى لها فالاولى اسقاطها
السبب ح وضع اللفظ فيه ان السبب يجب ان يكون متقدما
على المسبب مع ان النسبة وجودها متاخر عن الوضع اذ لا وجود
لها الا بعد التركيب وح فلا يظهر كونها سببا والجواب
ان الذي يجب تقدمه السبب الباعث وهو ليس مرادا هنا وانما المراد
بكونها سببا في الوضع انها مصححة له وان في الكلام حذف
مضاف اي لان ملاحظتها هو السبب في وضع اللفظ فتامل
في وضع اللفظ الذي يفهم من قول المص لانها اما ان تعتبر من
طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ان المراد
باللفظ لفظ المشتق كضارب ولفظ الفعل كضرب فظاهره
انهما موضوعان للذات والحدث معتبرا بينهما نسبة وهذا
مسلم في المشتق دون الفعل وذلك لانه موضوع للحدث والزمان
والنسبة لا للذات اذ الحق ان دلالته على الفاعل بالالتزام
والحاصل ان قول المص لانها السبب في وضع اللفظ انما
يظهر بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو قال
الشارح لانها السبب في افادة ذلك المركب كان اولى واجاب
بعضهم بان المراد بالذات ما يعم الزمن لما مر ان المراد بالذات
في اصطلاحهم ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لا خصوص
ما قام به الحدث فالاعتراض غفلة عن ما مر ولا يقال الحدث

قوله ح
بينهما انت خبير بان المركب المحصل ... اسقاطها

Copyright King Saud University